

مشروع تطوير نظم معلومات الأمن الغذائي - اليمن

مشروع نظم معلومات الأمن الغذائي ممول من الاتحاد الأوروبي وينفذ من قبل منظمة الأغذية والزراعة بالشراكة مع السكرتارية الفنية للأمن الغذائي/ وزارة التخطيط والتعاون الدولي

تحديث عن وضع الأمن الغذائي في اليمن

أكتوبر 2016

استمرار التدهور في وضع الأمن الغذائي بسبب تصاعد الصراع وارتفاع أسعار المواد الغذائية وانخفاض قوة العملة المحلية بالرغم من ارتفاع معدل هطول الأمطار عن المتوسط في جميع المحافظات والذي يعطي الأمل في إمكانية ازدياد الإنتاجية الزراعية!

أبرز النقاط

يزداد انعدام الأمن الغذائي سوءاً في الوقت الحالي منذ ان تم تنفيذ التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي في يونيو 2016 والذي اظهر ان أكثر من نصف السكان (51%) (14 مليون يمني) يعانون من انعدام الأمن الغذائي اما في مرحلة الأزمة (المرحلة 3) او في مرحلة الطوارئ (المرحلة 4)،

يزيد الصراع الجاري من سوء وضع الأمن الغذائي بسبب تدهور الوضع الاقتصادي، تضائل فرص العمل، انخفاض سعر صرف الريال اليمني مقابل الدولار الأمريكي. في الأشهر الأربعة الماضية، سعر صرف الريال اليمني انخفض من 250 ريال للدولار الواحد (سعر الصرف الرسمي) الى 300 ريال يمني للدولار الواحد في السوق الموازية.

بالرغم من ارتفاع معدل هطول الأمطار عن المتوسط بحسب تقارير من جميع المحافظات تقريبا منذ يونيو 2016، إلا أن التوقعات بزيادة الإنتاج ليست كما هو مؤمل بسبب تصاعد الصراعات في أغسطس 2016 والتي أثرت على مساحات زراعة الذرة في تعز وصعدة وريف صنعاء.

من المتوقع ان يكون الحصاد الزراعي للعام 2016م نفس تقديرات إنتاج عام 2015 من الحبوب والذي كان مقارنة بالعام 2012 والذي كان عام إنتاج جيد قد انخفض بنسبة 50%. وبصورة مشابهة عند المقارنة بإنتاج العام 2014 انخفضت بنسبة 30-35% (إحصائية وزارة الزراعة والري).

يحتاج حوالي 3 مليون شخص (74% منهم أطفال دون سن الخامسة، و26% نساء حوامل ومرضعات) إلى مساعدات تغذية إنسانية. ويعاني ما يقرب من 1.5 مليون طفل من سوء تغذية حاد.

أسعار السلع الغذائية المستوردة للقمح ودقيق القمح والسكر والرز بقيت مستقرة، إلا أن الأسعار لازالت مرتفعة على مستويات ما قبل الأزمة بنسبة 25.7%، 21.6%، 46.2%، 48.4% على التوالي. الاتجاهات السعرية متشابهة بالنسبة للسلع الغذائية المنتجة محليا - الذرة الرفيعة، والدخن، والذرة الشامية، والشعير حيث أن أسعار سبتمبر أعلى من أسعار ما قبل الأزمة بنسب 58.2%، 51.7%، 63.8%، 69.2% على التوالي.

مشروع تطوير نظم معلومات الأمن الغذائي ممول من الاتحاد الأوروبي وينفذ من قبل منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة بالشراكة مع السكرتارية الفنية للأمن الغذائي التابعة لوزارة التخطيط والتعاون الدولي.

ويتمثل الهدف من مشروع نظام معلومات الأمن الغذائي في مساعدة ودعم الجهود التي تبذلها الحكومة لعمل ترتيب مؤسسي مساعد لعملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالأمن الغذائي مدعوما بنظام معلومات أمن غذائي وطني يتسم بالصلة والفاعلية والاستدامة. يعتبر مشروع نظم معلومات الأمن الغذائي مشروعاً لبناء القدرات المؤسسية ويتم تنفيذه على المستوى الوطني ومستوى المحافظات.

تستعرض هذه الوثيقة نظرة عامة على وضع الأمن الغذائي في اليمن كما هو في أكتوبر 2016م، وتقدم مقترحات عملية بهدف إنشاء نظام معلومات شامل للأمن الغذائي في البلد

للتواصل:

منظمة الأغذية والزراعة/ مشروع نظم معلومات الأمن الغذائي:

FSIS-FAOYE@fao.org

+967 432 681 /2

وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ السكرتارية الفنية للأمن الغذائي:

drmukred@yemen.net.ye

+967 733 725348

1. نظرة عامة

تعد اليمن إحدى البلدان الاستراتيجية في منطقة شبه الجزيرة العربية، حيث تطل على مضيق باب المندب، ولها إمكانات اقتصادية كبيرة نظرا للحجم الكبير للقوى العاملة فيها، وطول منطقة الشريط الساحلي الغني بالثروة السمكية، والموارد الزراعية والفرص الاقتصادية

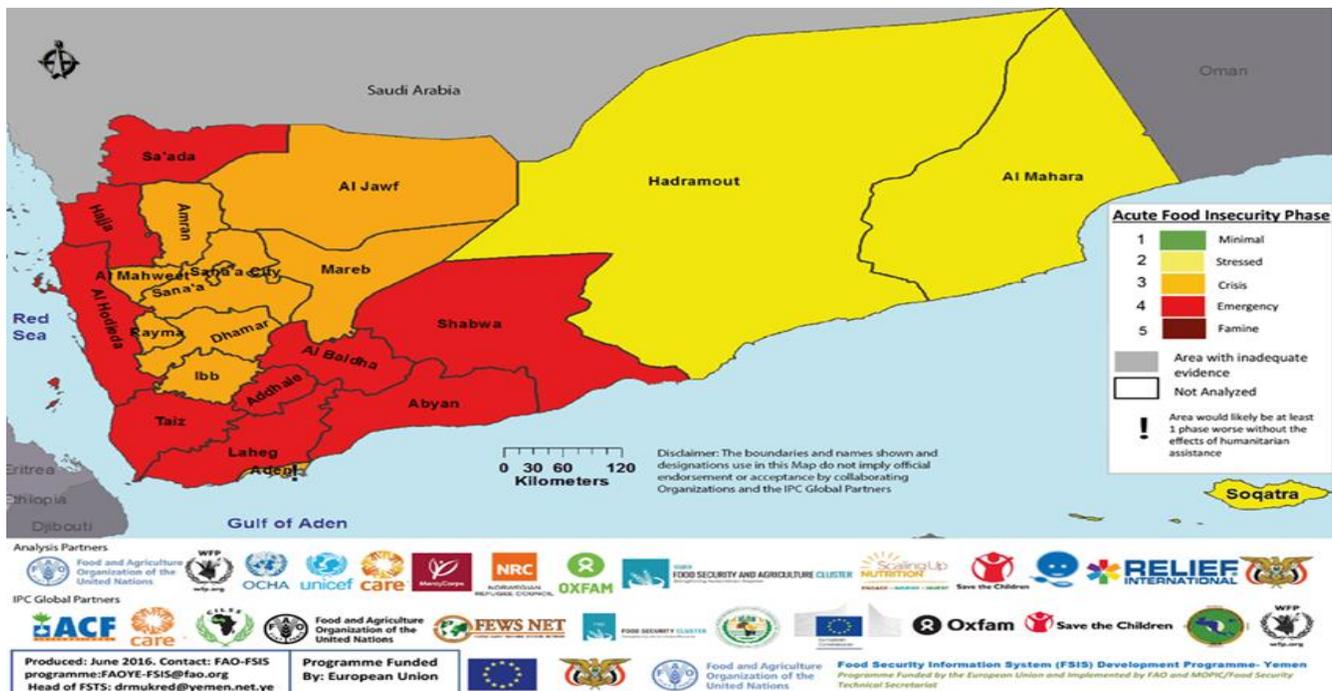
مشروع نظم معلومات الأمن الغذائي - اليمن

مشروع نظم معلومات الأمن الغذائي ممول من الاتحاد الأوروبي وينفذ من قبل منظمة الأغذية والزراعة بالشراكة مع السكرتارية الفنية للأمن الغذائي/ وزارة التخطيط والتعاون الدولي

المتنوعة. ومع ذلك، وبالرغم من كل هذه الإمكانيات والفرص إلا أنه أحد أفقر البلدان وأكثرها ضعفا في المنطقة. فالبلد غارق في وضع من انعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية، والفقر المزمن، وانتشار البطالة، والنزوح، وفقدان سبل المعيشة.

يعمل الصراع الدائر في اليمن على تفاقم السياق الاجتماعي والاقتصادي الذي يعاني في الأساس، مؤثرا على مجمل الوضع الاقتصادي والمعيشي، ومؤثرا سلبا على القطاع الزراعي وغيره من سبل المعيشة غير الزراعية الأمر الذي ينتج عنه إطالة وضع انعدام الأمن الغذائي وتدهوره المستمر. وقد أشارت نتائج التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي في يونيو 2016 إلى أن وضع الأمن الغذائي والتغذية يتعرض لتدهور مستمر. وتتمثل العوامل الرئيسية المساهمة في انعدام الأمن الغذائي في البلد في النزوح الناتج عن الصراع، وتعطل الإنتاج المعتمد على المحاصيل والإنتاج الحيواني، وارتفاع أسعار الأغذية الأساسية، وانخفاض القوة الشرائية للريال اليمني مقابل الدولار، وانعدام فرص العمل ومصادر الدخل. ويعاني ما يقدر عدده بحوالي 14,119,280 شخص من انعدام الأمن الغذائي أو عدم كفاية الغذاء للأكل (7.1 مليون في مرحلة الأزمة، و7.0 مليون في مرحلة الطوارئ) وذلك يعادل 51% من السكان في اليمن - بزيادة 9.4% على نتائج التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي لشهر يونيو 2015. وإضافة لذلك يفقد 19.4 مليون شخص إمكانية الحصول على مياه نظيفة وخدمة صرف صحي، ويعيش 14.1 مليون بدون خدمات رعاية صحية ملائمة، وذلك وفقا لخطة الاستجابة الإنسانية للعام 2016 الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة.

وفقا لمجموعة التغذية الخاصة باليمن يحتاج حوالي 3 مليون شخص لمساعدات تغذية عاجلة. حيث أن حوالي 2.1 مليون شخص يعانون حاليا من سوء تغذية، من بينهم 1.5 مليون طفل - 370,000 منهم يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم. ويمثل ذلك ارتفاعا بنسبة 65% في عدد الأشخاص المحتاجين منذ أواخر عام 2014. وفيما يخص الاستيراد، فإن اليمن واحد من أكثر الدول اعتمادا على



استيراد المواد الغذائية في العالم. حيث أن 55% من المنتجات الغذائية المستهلكة في اليمن مستوردة¹، كما أن 90 في المائة من القمح ومنتجاته التي يتم استهلاكها تؤمن عن طريق الاستيراد.

من ناحية أخرى فإن الإنتاج المحلي والذي يغطي حوالي 30-35% من الغذاء المستهلك في اليمن يواجه العديد من التحديات: شحة وارتفاع أسعار المدخلات الزراعية، والعمالة الزراعية، ونفقات الآلات إضافة إلى إمكانية الوصول للأراضي التي تعقدت بسبب الوضع الأمني الحالي.

¹ ورقة نقاش المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية رقم 00955 (فبراير 2010): آثار الأزمة العالمية الثلاثية على النمو والفقر في اليمن كليمنس برينزر

مشروع نظم معلومات الأمن الغذائي - اليمن

مشروع نظم معلومات الأمن الغذائي ممول من الاتحاد الأوروبي وينفذ من قبل منظمة الأغذية والزراعة بالشراكة مع السكرتارية الفنية للأمن الغذائي/ وزارة التخطيط والتعاون الدولي

بالرغم من أن اليمن استقبل في عام 2016 معدل سقوط أمطار مرتفع عن المتوسط في جميع مناطق الإنتاج الزراعي (المرتفعات الوسطى، والمناطق الساحلية، والمرتفعات الجنوبية) إلا أن تحدي التغلب على انعدام الأمن الغذائي يكمن في الصراع الدائر الذي طال أمده وتسبب في تقليص البيئة التي تمكن المزارعين من فلاحه الأرض وتأمين المدخلات الزراعية في الوقت المناسب. كما أن الآثار المضاعفة لعمليات النزوح الداخلي، والهجرة الخارجية، وانحسار خيارات سبل المعيشة لليمنيين من المناطق الحضرية والريفية قد أعاق عمليا القطاع الزراعي والذي يعتبر القطاع الاقتصادي الرئيسي لأكثر من 50% من السكان أو القوة العاملة في الريف. وقد أدى الجمود السياسي الذي أتبع انهيار مشاورات الكويت في أغسطس 2016 إلى تصعيد الصراع، وهذا يزيد احتمالية حدوث انهيار أكبر في وضع الأمن الغذائي إلا إذا وفر المانحون مزيدا من الدعم الإنساني لتجنب احتمالية تفاقم وضع سوء الأمن الغذائي وسوء التغذية في البلد أكثر مما هو عليه. إضافة إلى ذلك، فإن دمار البنية التحتية العامة والخاصة، وفقدان سبل المعيشة، وانهيار الريال اليمني مقابل الدولار، والحظر على الاستيراد، وارتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية قد أوصل أسرا إلى وضع زادت فيه صعوبة الحصول على الغذاء الأمر الذي نتجت عنه احتياجات ملحة في جانب الأمن الغذائي.

2- الإنتاج الزراعي والثروة السمكية

تعد الزراعة أهم قطاع معيشي على الإطلاق حيث يعمل فيه أكثر من 50% من اليمنيين في المناطق الريفية. وقد عانى هذا القطاع خلال العام الجاري بشكل هائل من آثار الصراعات بالرغم من الزيادة في معدل هطول الأمطار عن المتوسط والتي كان من الممكن أن تقود إلى إنتاج زراعي عالي. وقد فقدت معظم الأسر التي تعتمد على العمالة الزراعية في المرتفعات ومناطق تهامة فرص العمل بسبب تصاعد الصراع خاصة في محافظتي تعز ذات الكثافة السكانية العالية وصعدة. كما عانى قطاع الأسماك أيضا من نصيبه من الصعوبات، مع انخفاض عدد الصيادين إلى حوالي النصف (50%) من إجمالي العدد الذي يقدر أنه بين 65000 إلى 75000 وفقا لمختلف الإحصائيات على المستوى الوطني في مناطق الصيد في كل من البحر الأحمر والبحر العربي. ويرتبط النقل في عدد الصيادين بشكل رئيسي بارتفاع أسعار الوقود وانعدام مرافق التخزين المبرد وذلك بسبب غياب الطاقة الكهربائية، وانسداد افق تصدير الأسماك إلى الدول المجاورة، ودمار معدات صيد، ومحدودية إمكانية الوصول لمناطق الصيد، والصراعات التي أدت إلى إغلاق مواقع الصيد في العديد من المناطق الساحلية.

1-2 إنتاج المحاصيل

بدأ موسم الإنتاج الحالي في وقت مبكر مع زيادة معدل هطول الأمطار عن الموسم الماضي عام 2015. وقد أدى حجم الأمطار وتوقيتها إلى فيضانات نتج عنها تدمير الحقول الزراعية، والبنية التحتية العامة والخاصة. وقد حدث في بعض المحافظات وخاصة في المرتفعات الجنوبية²، مثل محافظة إب على سبيل المثال أن وصل تسجيل معدل هطول الأمطار التراكمي إلى أكثر من 1000 ملم (والمعتاد هو 561 ملم). ويتوقع مزارعو الذرة والدخن حصادا جيدا إذا استمرت الأمطار حتى نهاية موسم الإنتاج - نوفمبر 2016. إلا أن استمرار انعدام الأمن والمشاكل المتعلقة تمثل تحديا كبيرا على جميع المزارعين في المناطق/ المديريات التي يتصاعد في الصراع في تعز وصعدة ومأرب وحجة والمناطق الريفية في صنعاء.

من المتوقع ان يكون الحصاد الزراعي للعام 2016م نفس تقديرات إنتاج عام 2015 والذي بحسب إحصائية وزارة الزراعة والري، فإن تقديرات إنتاج عام 2015 من الذرة الرفيعة والذرة الشامية والدخن والقمح والشعير مقارنة بالعام 2012 والذي كان عام إنتاج جيد قد انخفض بنسبة 52%، 46%، 43%، 50%، 40%، 50% على التوالي. وكذلك انخفضت تقديرات إنتاج الذرة الرفيعة والذرة الشامية والدخن والقمح والشعير مقارنة بإنتاج العام 2014 بنسبة 35%، 35%، 33%، 35%، 25% على التوالي.

يتوقع في المحافظات التي تشهد وضع أممي أفضل نسبيا أن يكون إنتاج الحبوب مثل الذرة والدخن أفضل من العام الماضي بسبب كفاية هطول الأمطار بالرغم من أن العوامل الأخرى لا زالت تؤثر على القطاع - ارتفاع أسعار المدخلات مثل البذور والحبوب والأسمدة والوقود وعمالة المزارع، الخ. كما أن إنتاج هذا العام من الفواكه والخضروات كان جيدا مقارنة بالعام 2015. وبالرغم من ذلك لم يتمتع المزارعون بفوائد تحسن الإنتاج بسبب عدد من العوامل والتي من أهمها: ارتفاع تكاليف النقل إلى السوق، لا يجد المزارعين فرص للتصدير (تم بيع كافة الإنتاج في السوق المحلي ونتج عن ذلك انخفاض معدلات أسعار بيع المنتجات الزراعية في المزرعة)، وزيادة وفرة الفواكه في الأسواق خفض الأسعار، كما أن انعدام مرافق التخزين لأسباب الناجمة عن الصراع وعدم توفر الكهرباء أو شحة الوقود أدى إلى خسائر كبيرة في العائدات.

² محافظات المرتفعات الجنوبية هي إب والبيضاء والضالع ومرتفعات تعز وأبين ولحج.

مشروع نظم معلومات الأمن الغذائي - اليمن

مشروع نظم معلومات الأمن الغذائي ممول من الاتحاد الأوروبي وينفذ من قبل منظمة الأغذية والزراعة بالشراكة مع السكرتارية الفنية للأمن الغذائي/ وزارة التخطيط والتعاون الدولي

2-2 الإنتاج الحيواني

أدى ارتفاع معدل هطول الأمطار في 2016 إلى تحسين وفرة المراعي والمياه للمواشي، الأمر الذي أدى إلى تحسين الإنتاج الحيواني بالمقارنة مع نفس الموسم في العام الماضي. ونتيجة لذلك فضل معظم مربي الثروة الحيوانية الاحتفاظ بحيواناتهم حتى موسم التسويق الأفضل، وخاصة فترة العيد (حيث تم استهلاك عدد كبير من الحيوانات أثناء عيد الأضحى في شهر سبتمبر). ونظرا لرطوبة وحرارة الظروف الجوية فإن عددا من الطفيليات الداخلية والخارجية تنتشر وتؤثر على الثروة الحيوانية وخاصة في ظل التحديات القائمة من ضعف الخدمات البيطرية. إضافة إلى ذلك، فإن هناك حالات مستمرة من الأمراض المستوطنة مثل طاعون المجترات الصغيرة، وجذري الأغنام والماعز وذلك بسبب نقص اللقاحات في البلاد ونظرا للأزمة في البلد وشحة التكلفة التشغيلية لحمات التطعيم. ولذلك تواجه الثروة الحيوانية وخاصة المجترات الصغيرة مشاكل صحية هائلة والتي تهدد بدورها أصول المعيشة الرئيسية لمعظم المجموعات الريفية الضعيفة (أصحاب المواشي الذين لا يملكون أراضي وآخرين من المالكين الصغار).

ومن ناحية أخرى أدت ظروف الرطوبة في تهامة إلى أيجاد بيئة مناسبة للأوبئة المنقولة بالبعوض، والتي تتطلب خدمات ترصد جيدة لتكون بمثابة انذار مبكر من أجل عمل استجابات بتوقيت مناسب لتجنب الأثر السلبي على الثروة الحيوانية على المستوى المحلي والإقليمي. وبنفس الوقت هناك اختفاء بعض الأدوية الحيوانية من الأسواق وخاصة تلك التي كانت تتوفر عبر القطاع الخاص مثل اللقاحات المضادة للكلوستريديوم، ولقاحات الحمى القلاعية، والأدوية المضادة للطفيليات. كما أن الأسعار الحالية ارتفعت بنسبة 75% إلى 100% بحسب مصدر الأدوية المتوفرة والذي يؤثر أكثر على الخدمات البيطرية المقدمة من كل من القطاع العام والخاص.

3-2 إنتاج الدواجن

تحسن إنتاج الدواجن ابتداء من الربع الرابع لعام 2015 ولوحظ المزيد من التحسن في 2016 وخاصة في فترة وقف إطلاق النار (من مارس إلى يوليو 2016)³. وتم إحضار بعض الواردات لمدخلات الدواجن مثل بعض اللقاحات عبر المطارات ونقاط دخول أخرى. وقد أدت تلك الواردات بشكل إيجابي إلى تحسين وفرة مدخلات قطاع الدواجن مثل اللقاحات والأدوية والأعلاف، وحتى الديزل والغاز المستخدم في القطاع. وبالرغم من أن هناك تحسن في توريد المدخلات، إلا أن النقص في العملة الصعبة وتدني قيمة الريال اليمني مقابل الدولار الأمريكي، تكلف أعلاف الدواجن لا زالت مرتفعة مقارنة بفترة ما قبل الأزمة. ووفقا للمزارعين التجاريين والموردين فإن هناك تعقيدات قائمة أخرى تتعلق بالاستيراد مثل ارتفاع تكاليف الشحن، وارتفاع رسوم التأمين والتأخر في عملية التفريغ في ميناء الحديدة، والذي يمكن أن يستغرق أكثر من 40 يوما.

حاليا، تصل تكلفة الطن المترى الواحد من أعلاف دواجن اللحم إلى 156,000 ريال يمني بارتفاع 25% مقارنة بشهر يناير 2016، ونسبة 11% مقارنة بشهر أغسطس 2015، بينما عند المقارنة مع فترة ما قبل الأزمة تصل نسبة الارتفاع إلى 36%. كما أن سعر أعلاف الدجاج البيضاء 132,000 ريال يمني/ طن مترى، وذلك بارتفاع 2% مقارنة بشهر يناير 2016، و25% مقارنة بأغسطس 2015، وزيادة بنسبة 51% مقارنة بفترة ما قبل الأزمة. أما اللقاحات والأدوية فهي أكثر توفرا نسبيا بسبب تحسن الاستيراد، ولكن الأسعار لا زالت مرتفعة بنسبة تصل إلى 100% مقارنة بفترة ما قبل الأزمة.

مقارنة بشهر مارس 2015 ومع القيود المبينة أعلاه والتي ظهرت في عام 2016، فإن إنتاج الدواجن أفضل بالنسبة لكل من الدجاج البيضاء والدجاج اللحم بالرغم من أنه يحتاج وقتا أطول للوصول إلى انتعاش كامل والعودة إلى ما كان عليه قبل الأزمة. وبالرغم من وجود تفاوت في أسعار المدخلات الرئيسية في إنتاج الدواجن، إلا أن القطاع عموما في وضع أفضل من العام الماضي. إلا أنه ومع الصراعات الجارية التي تستهدف فقاسات الدواجن وخاصة في المناطق المتضررة بالصراعات في تعز، يعاني مزارعو الدواجن من خسائر هائلة تجاوزت خسائر الأشهر السابقة. وعموما فإن الصراع الدائر والتحديات التي تواجه استيراد المدخلات وخاصة بعد توقف الاستيراد عبر مطار صنعاء وانخفاض مستوى الخدمات المقدمة من القطاع العام والخاص، وكذلك ارتفاع أسعار الوقود وتكاليف النقل سيستمر في تحدي القطاع ويسهم في ارتفاع أسعار المنتجات في السوق المحلي خلال الأشهر المقبلة.

4-2 الثروة السمكية:

يعتبر صيد الأسماك قطاعا معيشيا أساسيا في اليمن وخاصة في أوساط المجتمعات الساحلية في البحر الأحمر والبحر العربي. في المراحل المختلفة من سلسلة القيمة الخاصة بالأسماك، هناك عدة مصادر دخل مهمة وفرص عمل ذاتية في سواحل محافظات حجة والحديدة وتعز وعدن وأبين والمهرة وحضرموت وشبوة. تشكل المياه اليمينية نظاما إيكولوجيا معقدا وفريدا من نوعه، ويبلغ طول

³ مفاوضات السلام الخاصة باليمن في الكويت.

مشروع تطوير نظم معلومات الأمن الغذائي - اليمن

مشروع نظم معلومات الأمن الغذائي ممول من الاتحاد الأوروبي وينفذ من قبل منظمة الأغذية والزراعة بالشراكة مع السكرتارية الفنية للأمن الغذائي/ وزارة التخطيط والتعاون الدولي

السواحل اليمنية 2350 كم، كما أن الجمهورية اليمنية تملك العديد من الجزر في البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي، وذلك يعزز فرص صيد الأسماك.

كان للرياح الشديدة التي هبت في عام 2016 مع الأعاصير الذي نتج عنه فيضانات أثر مدمر على الإنتاج السمكي، حيث خسر غالبية الصيادين معدات الصيد الرئيسية الخاصة بهم مثل القوارب والشبكات كما تضررت البنية التحتية الضرورية لصيد الأسماك. والموسم الحالي ليس جيدا بالنسبة لمناطق الصيد التقليدية بسبب قوة الرياح الموسمية في كل من البحر الأحمر والبحر العربي. ويعتبر موسم الصيد الجيد في الجزء الجنوبي من البلد خلال الفترة من شهر أكتوبر إلى إبريل، بينما في الجزء الغربي من البلد (البحر الأحمر) خلال الفترة من يناير إلى مايو. ويجدر ذكر أن أنشطة الصيد متوقفة تماما في المناطق الساحلية بمحافظة تعز، ونتيجة لذلك يتم توريد الأسماك لسوق تعز من عدن. كما أن مناطق الصيد محدودة ولا يستطيع الصيادون الانتقال بحرية بين مناطق الصيد.

وتعتبر أسعار الوقود مشكلة أخرى تؤثر على ممارسات الصيد التقليدي بالرغم من التحسن في توفر الوقود إلا أن السعر لا زال مرتفعا جدا مقارنة بما قبل الأزمة. وأيضا تعتبر مرافق التخزين مشكلة أثناء الصيد ومثلها النقل والتسويق وذلك بسبب انعدام الكهرباء وارتفاع أسعار الوقود. وإضافة لذلك، تعرضت بعض مواقع التحميل للدمار أثناء الصراعات، ومعظم المرافق مفقودة و/ أو تعرضت للتخريب. وعموما يعاني السكان الذين يعيشون على طول المناطق الساحلية الذين تعتمد معيشتهم عليها بشكل كبير الأمر الذي أضر بمصادر دخلهم وقدرتهم الشرائية وإمكانية حصولهم على الغذاء.

5-2 فيضانات وانهيارات أرضية شديدة في العديد من المحافظات

يتعرض وضع الأمن الغذائي في اليمن لصدمة كبيرة مثل الطفرات في أسعار الغذاء وتقلب المناخ بما في ذلك الفيضانات. يعتبر اليمن ضعيف بصورة كبيرة وذو قدرة منخفضة على مواجهة الفيضانات الناجمة عن السيول والتي تعتبر كارثة موسمية متكررة في البلد. وبالرغم من أن السيول والفيضانات الكبيرة تتسبب في خسائر في المحاصيل الزراعية واقتلاع الأشجار المثمرة، وموت الحيوانات ودمار البنية التحتية العامة والخاصة، إلا أنها مفيدة أيضا للممارسات الزراعية وأيضاً رعي الماشية في المراعي.

تسببت الفيضانات والسيول التي وقعت عام 2016 في المحافظات وخاصة حجة والحديدة وعمران وذمار في تهديد حياة الآلاف من الناس في بعض المديرية. حيث أن الفيضانات لم تكن بجرف المحاصيل والتربة والمناحل بل والعديد من القرى الساحلية في الزهرة ووادي مور (الحديدة) والتي غمرتها الفيضانات تماما. وبحسب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية: تسببت السيول الناجمة عن الأمطار الغزيرة في 13 و14 إبريل بغمر مناطق في محافظات الحديدة وعمران وحجة وصنعاء والمحويت وعدن ومأرب، وتضرر منها ما يقدر بعدد 4,000 أسرة (24,000 شخص). كما تضررت البنية التحتية الزراعية بشكل كبير وخسر العديد من المزارعين مواشيهم. ووفقا لتقارير وحدات التنسيق بالمحافظات فقد تضررت غالبية المزارعين في هذه المحافظات من خلال خسارة المحاصيل والمواشي والمعدات الزراعية وحتى آبار الري.

وقد تعطلت مصادر المعلومات المناخية والمترولوجية المختلفة نتيجة للصراعات وفقدان المعدات والخدمات باستثناء الهيئة العامة للطيران المدني والإرصاد. ونتيجة لذلك ليس هناك إنذار مبكر أو توقعات بهطول الأمطار الغزيرة وحوادث الفيضانات في البلد. وتعتبر العديد من المناطق المنخفضة مكشوفة أمام الفيضانات الثقيلة، وتستدعي الخسائر الناجمة عن الفيضانات الأخيرة تحسين الجاهزية وإنشاء أنظمة إنذار مبكر لتجنب حصول مخاطر وخسائر مشابهة في الأرواح وسبل المعيشة.

3-وضع الأسواق وأسعار السلع

تحسن بشكل عام مدى توفر وتوريد السلع الغذائية وغير الغذائية في السوق المحلي في المحافظات الست المستهدفة (حجة، الحديدة، ذمار، تعز، لحج، حضرموت) وذلك مقارنة بالفترة منذ يونيو 2016. إلا أن الصراع المستمر وأشكال الحصار المختلفة أسهمت في تعطيل واردات الغذاء والسلع الأساسية في كل المحافظات تقريبا. وقد أعاق ذلك حرية حركة السلع الأساسية الغذائية وغير الغذائية في وقتها، وخلق شحة وخاصة في المناطق المتضررة بالصراع ببعض المحافظات مثل تعز وصعدة والبيضاء والجوف ومأرب.

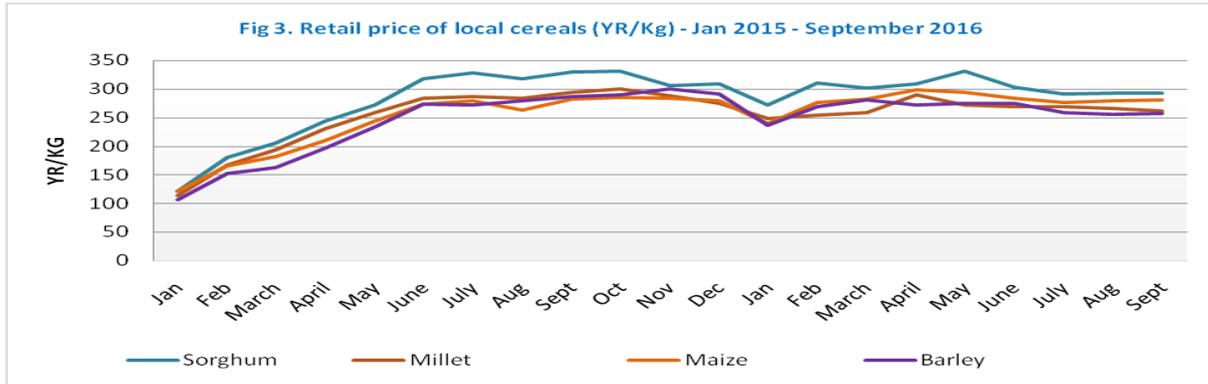
3-1 أسعار الحبوب المنتجة محليا:

تشير البيانات التي تحصل عليها برنامج نظم معلومات الأمن الغذائي – منظمة الأغذية والزراعة من الأسواق المذكورة في المحافظات الست المستهدفة ومدينة صنعاء إلى أن أسعار البيع بالتجزئة للحبوب المنتجة محليا وخاصة الذرة والدخن والذرة الشامية والشعير حافظت على استقرارها نسبيا بين المحافظات منذ يونيو 2016. وقد أشارت التقارير في سبتمبر من جميع المحافظات المستهدفة إلى

مشروع تطوير نظم معلومات الأمن الغذائي - اليمن

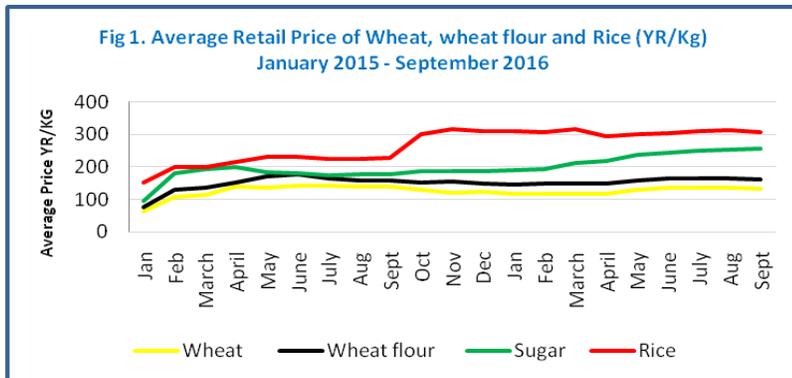
مشروع نظم معلومات الأمن الغذائي ممول من الاتحاد الأوروبي وينفذ من قبل منظمة الأغذية والزراعة بالشراكة مع السكرتارية الفنية للأمن الغذائي/ وزارة التخطيط والتعاون الدولي

توفر السلع الغذائية في الأسواق المحلية. وبشكل مشابه بدأت أسعار بداية الموسم للخضروات في الارتفاع بشكل حاد في جميع المحافظات المستهدفة تقريبا لتصل إلى 50.68% في الحديدية للفلل، 39.37 للبطاطس في ذمار، و36.68% للطمطم في لحج.



2-3 أسعار الحبوب المستوردة:

وفقا لبيانات الأسعار من برنامج نظم معلومات الأمن الغذائي - منظمة الأغذية والزراعة حافظت أسعار السلع الغذائية المستوردة للقمح ودقيق القمح والسكر والرز على استقرارها في شهر سبتمبر، وهذا هو الحال منذ يونيو 2016. إلا أن أسعار سبتمبر تبقى مرتفعة على مستويات ما قبل الأزمة بنسبة 25.7%، 21.6%، 46.2%، 48.4% على التوالي. الاتجاهات السعرية متشابهة بالنسبة للسلع الغذائية المنتجة محليا - الذرة الرفيعة، والدخن، والذرة الشامية، والشعير حيث أن أسعار سبتمبر أعلى من أسعار ما قبل الأزمة بنسب 58.2%، 51.7%، 63.8%، 69.2% على التوالي.



بالرغم من أن الأسعار الاسمية للسلع الغذائية الرئيسية تظهر انخفاضا بالمقارنة مع الأشهر السابقة، إلا أنها لا زالت مرتفعة مقارنة بما قبل الأزمة. وإضافة إلى ذلك فإن الأزمة الاقتصادية والمالية المقلقة، والاتجاه المتدهور للريال اليمني مقابل الدولار الأمريكي وعملات أخرى، وتأخر الرواتب والأجور للموظفين المدنيين، وتدهور مصادر الدخل وفرص التوظيف كل ذلك يؤثر على القدرة الشرائية للسكان العاديين لتأمين الغذاء والخدمات الأساسية.

3-3 تسويق الاسماك:

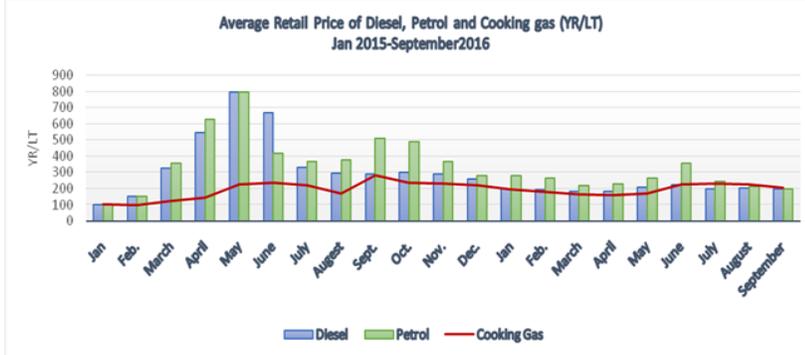
أثر الصراع الدائر بشكل كبير على قطاع صيد الأسماك فيما يتعلق بالموارد البشرية والمادية. فقد انخفضت أنشطة صيد السمك وفرص العمل فيه مع توقف تصدير الأسماك منذ بداية الصراع في ميناء الحديدية البحري. ومع قدوم فصل الخريف سينخفض توريد السمك المحلي أكثر بسبب ازدياد شدة أمواج البحر التي تمنع الصيادين من النزول إلى البحر. وهناك انخفاض كبير في الوقت الحالي في كميات الأسماك المنتجة/ المتوفرة في الأسواق المحلية بمحافظة حضرموت نتج عنه ارتفاع أسعار جميع أنواع السمك بنسب تتراوح بين 13.8% إلى ما يزيد عن 46% في يوليو 2016. كما تأثر توفر أنواع السمك الأربعة الشائعة (الثمد، الباعغة، الجحش، السخلة) في ذمار ولحج كذلك بسبب التغيرات الموسمية والتي تشمل الرياح وحركة أمواج البحر إضافة إلى تكاليف الوقود. وبالمقارنة مع يونيو 2016 فقد ارتفعت أسعار السمك بشكل حاد في أسواق جميع المحافظات المذكورة تقريبا. ووصل الارتفاع في الحديدية إلى 60.14% لنوع السخلة، 40% للباعغة، 47% للجحش، بينما تراوح الارتفاع في محافظة حجة بين 4 إلى 18%، وفي ذمار بين 2-4%. لقد عانى سوق السمك وسلسلته التوريدية في اليمن من خسائر هائلة بسبب الصراع والحظر على سوق التصدير إلى البلدان المجاورة وأوروبا. ومن المطلوب القيام بإجراءات سريعة لرفع الحظر ودعم أطراف سلسلة القيمة الخاصة بالأسماك.

مشروع تطوير نظم معلومات الأمن الغذائي - اليمن

مشروع نظم معلومات الأمن الغذائي ممول من الاتحاد الأوروبي وينفذ من قبل منظمة الأغذية والزراعة بالشراكة مع السكرتارية الفنية للأمن الغذائي/ وزارة التخطيط والتعاون الدولي

4-3 أسعار الوقود

بالإضافة إلى تذبذب الأسعار، فإن الواردات النفطية غير كافية وهي شحيحة في جميع المحافظات. وهذا النقص يعرقل بشدة النشاطات اليومية بما في ذلك نقل الإمدادات التجارية من الغذاء والخدمات الأساسية الأخرى مثل المعونات الإنسانية والأدوية إلى السكان المتضررين/ المعرضين للصرعات. ويقع نفس الأثر على تشغيل مضخات المياه لإمدادات المياه المحلية، والتبريد، والصرف الصحي، والري للزراعة. كما أن قطاع صيد الأسماك متضرر أيضا من نقص الوقود وارتفاع أسعاره لاستخدامه في المولدات بسبب عدم توفر الطاقة الكهربائية الاعتيادية لتخزين وحفظ المنتجات السمكية من المصدر إلى مراكز الأسواق النهائية.



وبالرغم من التحسن الأخير في أسعار بعض

محطات الوقود في مدينة صنعاء وذمار وحجة في يوليو - أغسطس 2016، إلا أن سعر التجزئة لبيع الديزل والبتترول يتنوع بشكل كبير بين المحافظات الست المستهدفة من قبل برنامج نظم معلومات الأمن الغذائي - منظمة الأغذية والزراعة. وتم تسجيل أعلى سعر خلال شهر يوليو في محافظة تعز (الديزل 270 ريال يمني/ لتر، والبتترول 327 ريال يمني/ لتر)، وتم تسجيل أقل سعر في حضرموت (الديزل 160 ريال يمني/ لتر، والبتترول 190 ريال يمني/ لتر). ويظهر الرسم البياني المحاذي تموج أسعار الوقود (الديزل والبتترول) وغاز الطبخ المنزلي منذ يناير 2015 إلى سبتمبر 2016.

4-4 واردات الغذاء

وصل تقدير احتياج حبوب القمح لعام 2016 إلى حوالي 3,024,827 طن متري، وذلك أعلى بنسبة 5.4% على 2014/ 2015 (وزارة التجارة والصناعة 2015) في ظل الوضع الاقتصادي الحالي وتدهور قيمة العملة الوطنية فإن استيراد كامل الكمية المطلوبة من القمح سيشكل تحديا كبيرا للغاية. وسعر صرف العملة الوطنية (الريال اليمني) يتدهور مقابل الدولار الأمريكي وعملات أخرى. وقد انخفضت قيمة صرف الريال خلال الأربعة أشهر الماضية من 250 ريال يمني/ دولار أمريكي (سعر الصرف الرسمي) إلى 300 ريال يمني/ دولار أمريكي في السوق الموازي.

وعلاوة على ذلك فإن القرار الأخير بنقل البنك المركزي اليمني بدون وضع المتطلبات المسبقة الضرورية لإدارة التمويلات/ الواردات المالية الوطنية (السياسة المالية)، وإدارة معدلات الفائدة، وتحديد متطلبات الاحتياطي، والتصريف كمقرض من باب الحل الأخير للقطاع البنكي في أوقات الإحسان لدى البنك أو الأزمات المالية، كل ذلك سيجعل لعملية النقل أثرا مدمرا على الأداء الاقتصادي المنهار أساسا. وهناك معلومات عن قلق تجار مشاركين في استيراد الغذاء أنه إذا لم يتم عمل ترتيب بديل قريبا فإن هذا القرار سيتركهم مكشوفين ماليا ويصعب إدخال الإمدادات إلى اليمن.

- كان تفريغ السفن في ميناء الحديدة يستغرق ما بين 1-2 يوم في الماضي، ولكن مع تلف الرافعات أصبحت المدة 6-8 أيام مما يؤدي إلى تشكل طوابير طويلة من السفن تستمر لحوالي 30-40 يوما الأمر الذي يسبب نفقات إضافية ورفع في أسعار السلع في السوق المحلي.
- التجار يستوردون السلع باستخدام العملة الصعبة بعد الحصول عليها من السوق الموازي، وذلك يضيف على التكاليف ويرفع أسعار السلع في السوق المحلي.
- ارتفعت تكاليف تأمين السفن بشكل كبير بسبب المخاطر المصاحبة للإبحار إلى الموانئ اليمنية.

وفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة فإن إجمالي السلع الغذائية المستوردة من يناير إلى يونيو 2016 كان 3,491,010 طن متري، استورد القطاع التجاري منها 2,990,797 طن متري وجهات العمل الإنساني 500,213 طن متري. وفي نفس الوقت كانت واردات الوقود للاستعمال التجاري 1,560,690 طن متري و439 طن متري استوردتها جهات العمل الإنساني. وقد ذكر نفس المصدر أن 333,643 كن متري من الغذاء استوردت خلال شهر يونيو عبر موانئ عدن والحديدة والصليف. وشكلت واردات دقيق القمح 58% من إجمالي واردات الغذاء حيث بلغت كميته 196,684 طن متري. بحسب مصادر من وحدات التنسيق بالمحافظات فإن السلع الغذائية المستوردة في الحديدة 680,066 طن من حبوب القمح، 86,925 طن من دقيق القمح، 117,648 طن من الرز، 193,793 طن من

مشروع تطوير نظم معلومات الأمن الغذائي - اليمن

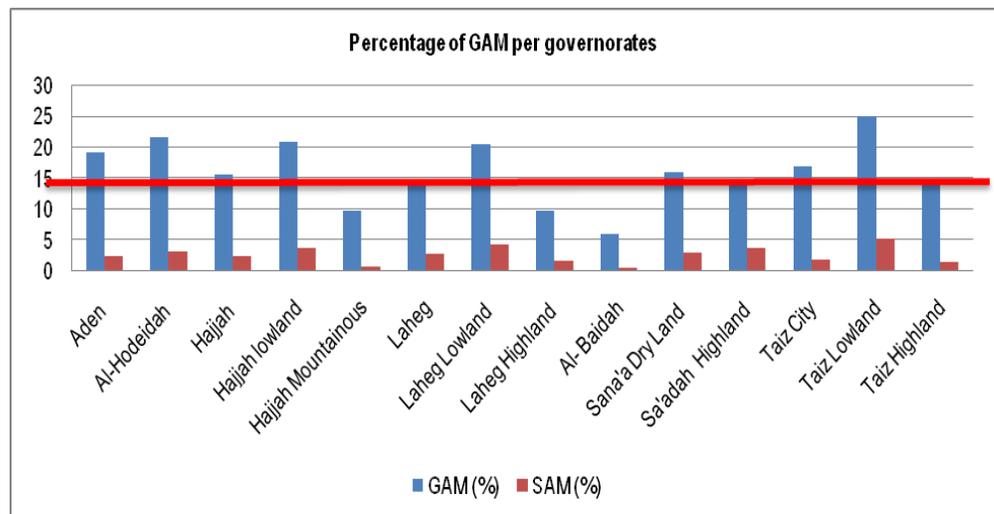
مشروع نظم معلومات الأمن الغذائي ممول من الاتحاد الأوروبي وينفذ من قبل منظمة الأغذية والزراعة بالشراكة مع السكرتارية الفنية للأمن الغذائي/ وزارة التخطيط والتعاون الدولي

السكر تم استيرادها خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر 2016. ومن ناحية أخرى دخل إجمالي 164,116 طن متري من السلع الغذائية عبر ميناء المكلا خلال الفترة (مايو-أغسطس 2016)، وكان منها 4210 طن متري من دقيق القمح، و9534 طن متري من حبوب القمح، و23186 طن متري من السكر، و14492 طن متري من الرز، إضافة إلى تشكيلة من أصناف أخرى. وبالنسبة للحيوانات الحية التي تم استيرادها عبر نفس الميناء خلال نفس المدة فقد بلغت 105,135 من الحيوانات المجترة الصغيرة، و11,598 من العجول، و1839 جمل.

5- التغذية والوضع الصحي

أسهم وضع الأمن الغذائي المتفاقم، وشحة إمكانية الحصول على الغذاء والمياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي وشحة أو انعدام إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية في زيادة مستويات سوء التغذية والإصابة بالأمراض، وخاصة في أوساط الأطفال دون عمر الخمس سنوات والنازحين داخليا (والذين يقدر عددهم بنحو 2,205,102 فرد)⁴. وبحسب اليونيسيف فإن وضع سوء التغذية في اليمن يزداد سوءا. وتقدر مجموعة التغذية لأن حوالي 3 ملايين شخص (74% منهم أطفال دون الخامسة، و26% نساء حوامل ومرضعات) يحتاجون مساعدات إنسانية في التغذية. هناك حوالي 2.1 مليون مصابون حاليا بسوء التغذية، منهم 1.5 مليون طفل دون سن الخامسة، منهم 370,000 يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم. ويمثل هذا ارتفاعا نسبته 65% في عدد الأشخاص المحتاجين منذ أواخر عام 2014 (ورقة المناصرة لمجموعة التغذية في اليمن، أغسطس 2016). ووفقا لتقارير اليونيسيف، فإن ما لا يقل عن 192 مركز تغذية في اليمن أغلق بسبب انعدام الأمن أو بسبب انعدام الإمدادات الرئيسية مثل الوقود (نشرة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة، 31 مايو 2016)، بالإضافة إلى أن وزارة الصحة اليمنية أكدت من خلال الفحص المخبري، وجود 11 حالة كوليرا بين المواطنين في أحد مناطق مدينة صنعاء. علاوة على ذلك، حالات كثيرة مشتبه تم الإبلاغ عنها من محافظات أخرى مختلفة مثل البيضاء، الحديدة، تعز، لحج وعدن (المصدر: منظمة الصحة العالمية - أكتوبر 2016م).

أظهرت نتائج استطلاعات التغذية الخاصة بالمراقبة المعيارية وتقييم الإغاثة والتحويلات (سمارت) التي نفذها كل من اليونيسيف ووزارة الصحة العامة والسكان في كل من عدن ولحج وحجة والحديدة والبيضاء وصنعاء وتعز وصعدة خلال الفترة من أغسطس 2015 - مايو 2016 مستويات مقلقة من سوء التغذية. حيث تم تسجيل أعلى انتشار لسوء التغذية في محافظة الحديدة حيث وصل معدل سوء التغذية الحاد الشامل إلى 31.0%، بينما يبقى معدل سوء التغذية الحاد الشامل في بقية المحافظات مرتفعا فوق حد الطوارئ بحسب منظمة الصحة العالمية والمحدد عند 15%. ففي مدينة تعز بلغ المعدل 17%، وفي منخفضات تعز وصل إلى 25%، أما في عدن فالمعدل 19.2%. أما معدلات سوء التغذية الحاد الأشد سوءا فقد تجاوزت حد الأزمة المحدد عند 2% وذلك في معظم المحافظات حيث وصل إلى 5.3% في منخفضات تعز. ويتضح أن وضع سوء التغذية أسوأ في المنخفضات مقارنة بالمرتفعات. انظر الشكل البياني أدناه.



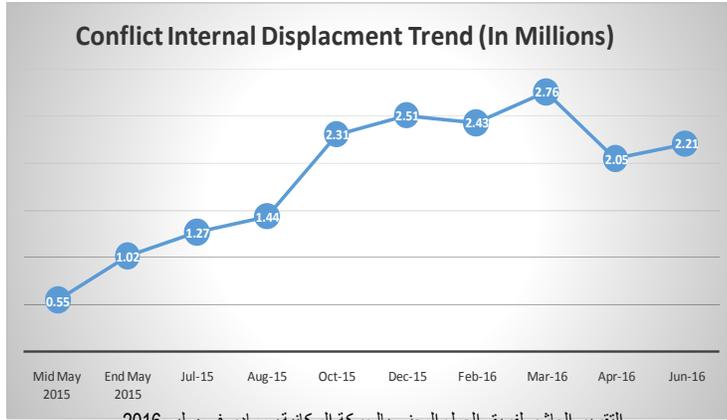
المصدر: استطلاع سمارت 2016-2015

مشروع نظم معلومات الأمن الغذائي-اليمن

مشروع نظم معلومات الأمن الغذائي ممول من الاتحاد الأوروبي وينفذ من قبل منظمة الأغذية والزراعة بالشراكة مع السكرتارية الفنية للأمن الغذائي/ وزارة التخطيط والتعاون الدولي

تأثر نظام الرعاية الصحية بسبب مجموعة من العوامل من ضمنها الاستيراد المحدود للأدوية، وتدمير مرافق طبية، ونزوح موظفين طبيين، والأزمة الاقتصادية الحالية، الأمر الذي ترك المؤسسات الصحية على شفا الانهيار. وتقدر منظمة الصحة العالمية أن 30% فقط من الأدوية المطلوبة هو ما يتم استيراده إلى اليمن. ومن المتوقع أن ينفد مخزون الأنسولين خلال ثلاثة أشهر إذا لم يتم تجديد خطوط الأنابيب. كما أن النقص الحاد في الوقود والطاقة الكهربائية والمياه والأكسجين يؤثر بشكل بالغ على جميع خدمات المستشفيات وخاصة وحدات العناية المركزة ومراكز غسيل الكلى.

6-انعدام الأمن المدني والنزوح الداخلي



التقرير العاشر لفريق العمل المعني بالحركة السكانية، صادر في يوليو 2016

بحسب التقرير العاشر لفريق العمل المعني بالحركة السكانية في يوليو 2016، فإن إجمالي عدد السكان النازحين داخليا بسبب الصراع في مجمل 22 محافظة بلغ 2,205,102 فرد (367,517 أسرة) وخاصة في المحافظات التالية: تعز (532,992 فرد)، حجة (444,372 فرد)، صنعاء (227,892 فرد)، أمانة العاصمة (149,994 فرد) وذمار (129,594 فرد) ما يمثل في مجمله 67% من السكان النازحين بسبب الصراع. إضافة إلى 24,744 فرد (4,124 أسرة) لا زالوا نازحين بسبب كوارث طبيعية على نطاق 13 محافظة. ويعتبر الغذاء والحصول على مصدر دخل من أكبر احتياجات النازحين داخليا.

حوالي 71% من النازحين داخليا (263,643 أسرة) والذين تجاوزت فترة نزوحهم العام يعيشون مع أقربائهم و/ أو أصدقائهم، مما يزيد العبئ على المجتمع المضيف. وقد خسر أغلب النازحين أصول معيشتهم أثناء النزوح وهم بدون فرص عمل أو مصادر دخل، الأمر الذي أضر بشدة إمكانية حصولهم على الغذاء.

7-المخلص وخطوات العمل

- الوضع الإنساني عموما وانعدام الأمن الغذائي في البلد مستمر في التدهور ويتطلب تضافر الجهود من أجل معالجته. وسيؤدي التصعيد المستمر للصراع إلى تفاقم خطير في الوضع الغذائي للسكان الواقعين في أزمة (المرحلة 3 من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي) وحالة الطوارئ (المرحلة 4 من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي) في مناطق نشاط الصراع في تعز وصعدة وحجة والجوف ومأرب وشبوة.
- من أجل إنقاذ الحياة هناك حاجة عاجلة لتقديم الغذاء والمساعدات النقدية لإنقاذ الحياة بما يناسب للأشخاص المحتاجين، مع إعطاء الأولوية للأكثر احتياج، والمصابين بسوء التغذية من الأطفال دون سن الخامسة والنساء الحوامل والمرضعات.
- من أجل استعادة سبل المعيشة، ينبغي أن تركز الجهات الإنسانية والحكومية برامجها لحالات الطوارئ تجاه الصمود والتعافي المستدام لسبل المعيشة وخاصة في المجتمعات المعتمدة على الزراعة وصيد الأسماك.
- انعدام الأمن واستمرار التحديات أمام تنفيذ التقييمات والخدمات الإنسانية سيقبل أكثر جودة التدخلات في البلد. ويشمل ذلك تقييم الوضع الأمني للغذاء والتغذية، والزراعة، والثروة الحيوانية، ومصائد الأسماك، والأسواق، ومجمل المؤشرات الاقتصادية الكلية والجزئية.
- يعتبر الوضع الاقتصادي في اليمن مقلقا ويتطلب اهتماما عاجلا لمعالجة انهيار الريال اليمني المستمر مقابل الدولار الأمريكي. ويتطلب ذلك تعزيز بيئة مواتية لإنعاش الواردات من السلع الغذائية الأساسية والضرورية وتيسير أعمال التصدير للأسماك والفواكه والخضروات والمساعدة على حل إشكالية سبل المعيشة المفقودة.
- ستبقى كل من استمرارية الصراع والتحديات التي ترافق استيراد المدخلات والخدمات، إضافة التكلفة المرتفعة للوقود والنقل تمثل تحديا لجميع القطاعات وتتسبب في استمرار زيادة أسعار المنتجات الأساسية في السوق المحلي.